20001220-0005-E

ملف المفقودين والنشاطات المتطرفة والتوطين تنتظر المجلس الأعلى للدفاع

لجنة تقصّي الحقائق بين فكّي كماشة

كتب نقولا ناصيف:

مستبقا الجلسة الاسبوعية لمجلس الوزراء، يلتئم في التاسعة صباح اليوم المجلس الاعلى للدفاع للمرة الاولى منذ ٢٦ تموز ١٩٩٣، وامامه جدول اعمال من اربعة بنود:

– التطورات الاقليمية الاخيرة واخطار توطين الفلسطينيين في لبنان في ضوء ما تردّد عن صفقة فلسطينية – اسرائيلية لمعاودة المفاوضات. وسيكون المجلس الاعلى للدفاع، بصفته هيئة استثنائية تجتمع عندما تقتضي الضرورة الوطنية وتحدد لمجلس الوزراء الخيارات المتاحة لمواجهة الازمات، معنيا بتأكيد ترسيخ الاستقرار الامني في محيط المخيمات وتشديد اجراءاته في موازاة التصلب الذي يتخذه المسؤولون اللبنانيون في رفض التوطين.

– عودة بعض التحركات المتطرفة الى الشارع في محاولة لاثارة ردود فعل مذهبية وطائفية. وهو ما عبّرت عنه في الايام الاخيرة اكثر من جهة رسمية رفيعة المستوى في ضوء تقارير تلقتها عن معاودة بعض هؤلاء الناشطين تحركاتهم، في خضم ما يثار من مواضيع هي موضع جدل سياسي ووطني داخلي. وهذا ما امكن المسؤولين ملاحظته قبل فترة في اكثر من منطقة في الشمال وامكن تدارك بعض تلك النشاطات (كما حصل في طرابلس) التي بدا لهؤلاء انها تنحو بالشعارات التي رفعتها في اتجاه نزاعات مذهبية وطائفية.

– ملف المفقودين اللبنانيين في سني الحرب الذي احال المشكلة ذات شقين: مسيحيون يطالبون بمفقودين مسيحيين ومسلمون يطالبون بمفقودين مسلمين، وتالياً وضع هذا الموضوع في نطاق طائفي محض، وادارة الخلاف من حوله بممارسات واتهامات مذهبية خطيرة ومتبادلة.

على ان المواقف المتعارضة للمسؤولين في مقاربة هذا الموضوع اوجبت في الساعات المنصرمة اجراء اتصالات سريعة لمناقشته في المجلس الاعلى للدفاع، بعدما تبين لهم ان الملف ينطوي على اخطار ذات صلة مباشرة بالاستقرار الامني.

– اجراء تقويم للوضع في الجنوب، هو الاول منذ انتهاء الاحتلال الاسرائيلي في ٢٤ ايار الفائت ومراجعة الوضع الامني في هذه المنطقة.

ومع ان الانطباعات الاولى لانعقاد المجلس الاعلى للدفاع للمرة الاولى في عهد الرئيس اميل لحود، تبيّن، ضمنا على الاقل، ان الملف الامني في البلاد بات – او يجب ان يكون – في يد رئيس الجمهورية، في اشارة واضحة الى استياء غير معلن لترؤس رئيس الوزراء رفيق الحريري اجتماعا امنيا واسعا جمع وزيري الداخلية والدفاع الوطني ورؤساء الاجهزة الامنية (الذين يجتمعون في مجلس الامن المركزي برئاسة وزير الداخلية)، الا ان جدول اعمال اجتماع المجلس الاعلى للدفاع ينطوي كذلك على اكثر من توجيه هذه الرسالة التي كانت في صلب اتفاق رئيسي الجمهورية والوزراء عندما قررا التعاون عبر ترؤس الحريري الحكومة الحالية، وهو تكليف الحريري الملف الاقتصادي برمته في مقابل حصر الملف الامني في يد لحود.

اما عن اجتماع اليوم، فيتزامن مع المعطيات الآتية:

١ – اصرار رئيس الجمهورية على المضي في احالة ملف المفقودين على لجنة تقصي حقائق لمهلة زمنية محددة تعيد جمع المعلومات والاستقصاءات المتصلة بمصير هؤلاء واتخاذ موقف يقفل هذا الموضوع نهائيا استنادا الى قرائن محددة. وينطلق لحود من اعتقاد مفاده – كما يقول – ان ثمة وجهين لاقفال ملف المفقودين: اولهما سياسي يقتضي الاقرار علنا بحقيقة مصير هؤلاء وطي صفحة الحرب، وثانيهما قانوني منبثق من القوانين اللبنانية التي تعتبر المفقود في حال وفاة في حال انقضت عشر سنين على غيابه.

الا ان رئيس الجمهورية يضيف الى هذين العاملين تأكيده ان الدولة اللبنانية لم تلوّث يدها بخطف اي مواطن او التنكيل به او قتله، ولا يرى بدا من تحميل السلطة اللبنانية مسؤولية بتّ هذا الملف "بعدما اضحى في الشارع مادة استغلال سياسي وسببا لحصول نشاطات مذهبية تهدّد الوحدة الوطنية". مع ان لحود، في الجلسة الاخيرة لمجلس الوزراء الاسبوع الفائت، ذكر ان لدى الاجهزة الامنية ملفات عن عدد كبير من المفقودين في الحرب تتضمن معلومات عن هوية الاحزاب التي اوقفتهم وزمان توقيفهم ومكانه والطريقة التي اعتمدت في التنكيل بهم او اعدامهم، وسيكون في وسع اللجنة الجديدة التعويل على تلك الملفات.

٢ – يتمسّك الحريري بضرورة اقفال ملف المفقودين مع طي صفحة الحرب عام ١٩٩٠. وهو بنى موقفه هذا – واكده مساء الاثنين الفائت في الاجتماع الدوري لكتلته النيابية – على ان حكومة سلفه الرئيس سليم الحص تبنّت خلاصة اعمال اللجنة التي ناطت بها التحقيق في مصير هؤلاء وانتهت الى تأكيد عدم وجود معلومات عن مصيرهم، وتاليا اعتبارهم في حكم المتوفين وطي هذا الملف نهائيا.

واكد الحريري لنواب كتلته ووزرائها انه يتعامل مع هذا الموضوع على اساس "ان الحكم استمرار"، وهو يتبنى تماما ما كان تبناه من قبل مجلس وزراء حكومة الحص برئاسة رئيس الجمهورية لجهة اقفال الموضوع نهائيا استنادا الى تلك الخلاصة، متشبثا برفضه تأليف لجنة تتولى هذه المهمة مجدداً. واوضح الحريري انه سيطرح وجهة نظره هذه في جلسة مجلس الوزراء (اليوم)، طالبا الى وزراء كتلته اتخاذ مواقف منسجمة ووجهة نظره، اذ يرى الحريري ان من شأن اعادة مناقشة ملف المفقودين عبر لجنة تقصي معلومات جديدة اثارة سجال سياسي ومذهبي مجدداً.

٣ – في ظل التباعد الملحوظ بين موقفي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فان المجلس الاعلى للدفاع يتجه الى اتخاذ توصية تطلب الى مجلس الوزراء الذي سيلتئم لاحقا تبنيها، هي المتعلقة بتأليف لجنة امنية – سياسية لمهلة زمنية محددة (شهر واحد) تتولى تقصي الحقائق عن مصير المفقودين من مصادر ذويهم وملفات الاجهزة الامنية والوثائق التي يمكن ان يبرزها ذوو المفقودين في معرض تأكيد استمرار بقائهم احياء (في لبنان او في سوريا)، توصلا الى تقرير يستخلص الحقائق المتصلة بمصيرهم، ترفعه الى مجلس الوزراء.

طلبت مراجع دينية منع توزيع كتاب باللغة الانكليزية يمس الديانة المسيحية.

هو المسؤول؟

استمرار تباين الآراء حول موضوع الاملاك البحرية لتعزيز ايرادات الخزينة يؤخر الوصول الى اتفاق.

لم يوافق مجلس الوزراء على طلبين لوزارة الصناعة الاول يتعلق بحضور اجتماع الهيئة الايطالية للمواصفات والآخر المشاركة في اجتماع فريق عمل التعاون الاوروبي المتوسطي في باريس.

Rowenta

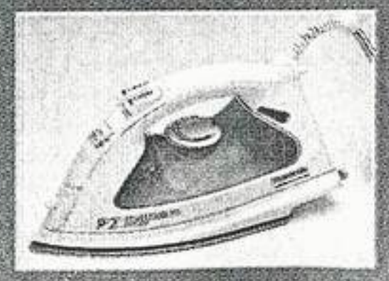

P2 Professionnal

Shampoo Cleaner RB 839